

أكد أن شركات نفطية عملاقة تلج الاستثمار في الإقليم

تقرير: القدرة الإنتاجية النفطية لكردستان ستصل إلى ٤١٩ ألف برميل يوميا

□ بغداد / المدى



في المئة. من جانبه الت جيئيل إن هناك الكثير الذي ينتظر الاستكشاف، فقد قالت الشركة في بيان لها إن هناك ما يقدر بنحو ٣٠٠ مليون برميل من النفط المكافئ، فيما أكد هايوارد في بيان أن "العمليات تجري لاستكشاف بئر (في المنطقة) هذا العام"، مضيفاً "نتوقع مواصلة الحفر على مدى العامين المقبلين، كما تجري برنامج استكشاف شامل لوضع تقييم كامل للقطاع". كما تمتلك جيئيل حصة صغيرة في حقل طاوكي الذي تديره شركة دنو DNO النرويجية، الذي يبلغ معدل إنتاجه نحو ٧٠ ألف برميل يوميا الآن، إلا أنه يستهدف الوصول إلى ١٠٠ ألف برميل يوميا على الأقل في العام الحالي. ثم إن جيئيل هي مشغل قطاع بير بار، والشريك الصغير لقطاع دهوك الذي تشغله شركة دنو وقطاع ميران التابع لشركة هيريتج.

وعلى الرغم من حماسة المستثمرين، إلا أن ثمة مسألة رئيسية تسببت في تباطؤ التطوير في كردستان تتمثل بمدفوعات مستحقات المتعاقدين. وأشار التقرير إلى أن رئيس الوزراء نوري المالكي، اتفق في كانون الثاني ٢٠١١، مع رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان برهم صالح (الذي يرجح أنه يصد مغادرة منصبه في غضون أيام أو أسابيع) على أن تبدأ كردستان بتصدير ما معدله ١٠٠ ألف برميل يوميا، وتلقى ٥٠ في المئة من عائدات تلك الصادرات لتغطية مدفوعات استرجاع تكاليف الشركات. وتلحق هذه المدفوعات بنسبة ١٧ في المئة من عائدات الدولة العامة المخصصة أصلا إلى المتعاقدين. لكن القادة في بغداد يقولون إن من مسؤولية حكومة الإقليم، بوصفها الموقعة على العقود، دفع أية أرباح لشركات النفط.

وبلغ إنتاج العراق الإجمالي مليونين و٧٠٠ الف برميل يوميا في الشهر الماضي، ويتطلع إلى الوصول إلى ٣ ملايين و٥٠٠ الف برميل يوميا، إلا أن مسؤولين في حكومة كردستان الجديدة وزيادة الإنتاج في كردستان.

ولخت التقرير إلى أن ميزانية العام ٢٠١٢ المقترحة، تضمنت زيادة في صادرات حول كردستان إلى ما معدله ١٧٥ الف برميل يوميا، إلا أن مسؤولين في حكومة كردستان مسودات جديدة من قانون النفط والغاز الغت شرط إعادة توزيع نسبة الـ ٥٠ في المئة الذي لن يوافق عليه المسؤولون في حكومة كردستان.

على الأقل ٧٥ ألف برميل. وبيع الخام المنتج في كل من السوق المحلية، وينقل بشاحنات إلى نقاط الدخول في أنابيب التصدير الشمالية في خورماله بآربيل، أو فيشخابور في محافظة دهوك، ليصدر إلى تركيا. وبانتظار موافقة حكومة كردستان والشركات المعنية، سترفع جيئيل حصتها من ٢٠ إلى ٨٠ في المئة، من خلال شراء أصول شركتين وذلك بأخذ حصة شركة لونغفورد انيرجي الكندية مقابل ٦٨ مليون دولار (٢٦ مليون دولار منها ستذهب إلى تسديد فواتير لحكومة كردستان)، وشراء حصة الـ ٢٠ في المئة التي تملكها شركة بيت اويل التركية مقابل ٢٦ مليون دولار، وستبقى لحكومة كردستان حصة قدرها ٢٠

المختلفة للبنية التحتية والقضايا السياسية على المستوى الوطني؛ إذ طبقا لتقرير جديد وضعته الشركة النفطية الكندية ويستيرين زاكروس، فإن القدرة الإنتاجية لكردستان الآن هي ٢٥٤ ألف برميل يوميا، وستصل إلى ٤١٩ ألف برميل يوميا نهاية العام الحالي، بإنتاج ٧ حقول. وتبلغ القدرة الإنتاجية لقطاع سرقاله الذي تملكه ويستيرين زاكروس ٥ آلاف برميل. وذكر التقرير أن شركة جيئيل سيكون لها يد في الكثير من ذلك، فأكبر مشاريعها في كردستان حتى الآن هو حقل طوق النفط، الذي تعمل جيئيل على تطويره في إطار مشروع مشترك مع شركة ساينوبك اداكس، بموجب عقد ابرم أول مرة العام ٢٠٠٢، ويتيح الآن

عقود نفطية وقد وصفت العقود الكردية بالاشريعية. وتدير الحكومة المركزية تدفق النفط عبر خطوط التصدير وتدفق عائدات المبيعات النفطية، لذا فإن نجاح عقود كردستان التجاري يعتمد على أفاق حدوث تعاون غير مؤكد بين القادة في بغداد والعاصمة الكردية آربيل. ويشير التقرير إلى أن حكومة كردستان، على الرغم من هذا الاحتكاك، وضعت هدفا إنتاجيا يصل إلى مليون برميل يوميا خلال ٥ سنوات، وهي في طريقها لتصل إلى ما يزيد على ٣١٠ ألف برميل يوميا بنهاية العام الحالي، بزيادة على الإنتاج الحالي الذي يبلغ نحو ١٨٠ ألف برميل يوميا. وهذا العدد يتغير تبعا للتقديرات

أميركي. وقال توني هورد: إن هذا يعد رهانا على قدرة حكومة إقليم كردستان على التغلب على جملة من التحديات ومواصلتها تسلق طريق التنمية شديد الانحدار الذي سيحبل استثمار الشركة المبكر في قطاع النفط الصاعد في المنطقة إلى ملكية كبيرة. وأضاف هورد: "بالنسبة لما نعدده سعرا جيدا جدا، يعطونا ٨٠ في المئة من اصول عالية الجودة في واحدة من أكبر المحافظات النفطية المتاحة للمستثمرين العالميين". وذهب التقرير إلى ان الاستثمار في كردستان لم يأت بلا مخاطر كبيرة، فما تزال حكومة الإقليم منغلقة في نزاع مع الحكومة المركزية، التي ترى أنها السلطة الوحيدة المخولة بإبرام

قال "تقرير العراق النفطي" إن إقليم كردستان سيشهد موسما كبيرا في أعقاب دخول شركات عملاقة ستستحوذ على القطاع النفطي في المنطقة، ولاسيما بعد إعلان شركة تركية بريطانية قريبا من وضع اليد على أكبر الحفص في الإنتاج النفطي في إقليم كردستان.

وأضاف التقرير أن شركة جيئيل انيرجي أعلنت مطلع الأسبوع الحالي أنها تجري محادثات بشأن امتلاك كامل الحصة الأجنبية في قطاع جياسورخ في منطقة كردستان، لتصبح واحدة من أكبر المشغلين النفطيين في شمال البلاد، كما ستدشن مرحلة جديدة من تطوير النفط لصالح المنطقة الكردية.

وأضاف التقرير أنه حتى وقت قريب، كانت كردستان تركز على إبرام عقود مع شركات أجنبية لإجراء عشرات عمليات الاستكشاف؛ الآن، ومع انفتاح الفضاء انفتاحا كاملا تقريبا، فمن المرجح أن تدخل المنطقة موسما من الاستحكام والمكاسب.

وكشف التقرير عن أن شركة تركية بريطانية متوسطة الحجم، يقودها رئيس شركة بريتش بترولיום البريطانية السابق توني هورد، في أعقاب اندماج شركة هورد واسمها فالاريس والشركة التركية جيئيل انيرجي تسلمت بتحويل شراء يبلغ مليارا و ٩٠٠ مليون دولار

شركات ايرلندية تبحث سبل الاستثمار في البصرة وتستعد لإقامة مؤتمرها الاقتصادي الأول

□ البصرة / وكالات

بحثت هيئة استثمار البصرة مع مجموعة شركات "أي كونترك" الأيرلندية، سبل الاستثمار في البصرة وأفاق التعاون المشترك، لإيجاد شراكة محلية من شأنها إقامة مشاريع استثمارية متنوعة، فيما تم الاتفاق على عقد المؤتمر الاقتصادي الأيرلندي في البصرة.

وقال ممثل الشركة في العراق بادي كولن لوكالة كردستان للأنباء (أكانيوز) : إن "مجموعة شركات (أي كونترك) تتألف من ١٢ شركة ايرلندية كبرى متخصصة

في مجال الإنشاءات والبنى التحتية والسكن وتدير النفايات والاتصالات بالإضافة إلى تخصصات أخرى". وأضاف أن "المجموعة تمتلك العديد من الأعمال المنجزة في بلدان العالم، وكذلك في إقليم كردستان، ونحن نعتزم مواصلة تعاوننا الاقتصادي في العراق عن طريق الاستثمار في البصرة". وقال البدران لـ (أكانيوز) إن "الركود الاقتصادي الذي يمر به العالم والاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص يجعل من البصرة المحطة الأمثل للاستثمار وجذب رؤوس الأموال لما تملكه من مزاي

وأضاف أن "البصرة تمتلك الكثير من المقومات التي تجعلها مقصداً لجميع المستثمرين ورجال الأعمال ولاسيما امتلاكها العديد من المنافذ الحدودية المتمثلة في ميناء ام قصر، وخور الزبير، والفاو، وميناء المعقل، فضلا عن المنافذ الجوية والبحرية في صفوان والشلامجة".

وقدمت الهيئة للوفد الأيرلندي شرحا موجزا عن قانون الاستثمار العراق المرقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وانظلمته الأخيرة وما يحتويه من إجراءات كثيرة للمستثمر الأجنبي كتعميل الأرض للمستثمر جانا

الاتحاد العام للتعاون؛ إقرار عدد من المشاريع والخطط الاقتصادية

□ بغداد / قيس عبيدان

أقرت الهيئة العامة للتعاون خططا وبرامج جديدة للعام الحالي تضمنت تفعيل مذكرات التفاهم التي وقعتها الاتحاد العام للتعاون مع عدد من الشركات الأجنبية لتنشيط الجمعيات التعاونية في بغداد والمحافظات من خلال تأهيلها بشكل كامل وتجهيزها بمختلف السلع والبضائع الاستهلاكية والمنزلية؛ جاء ذلك خلال أعمال الاجتماع السنوي للهيئة العامة الذي عقد يوم الخميس الماضي في بغداد وحضرته (المدى).

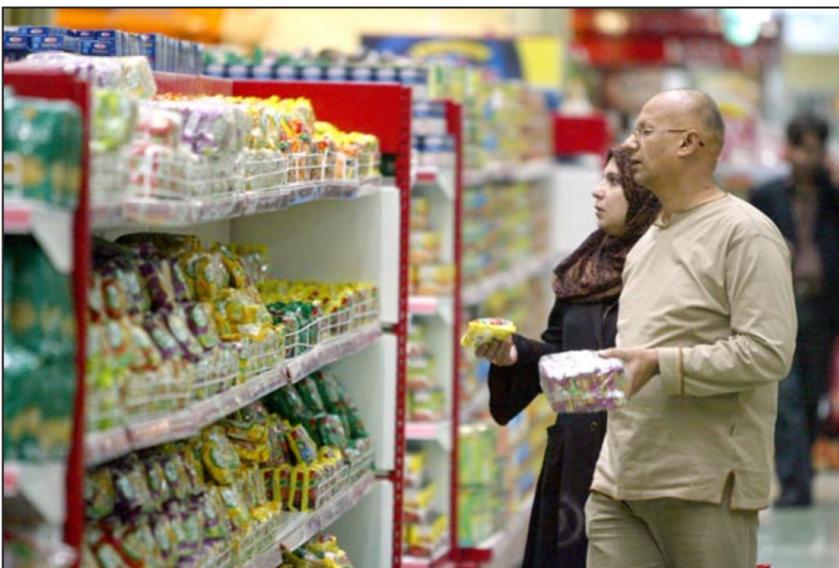
ودعا رئيس الاتحاد محمد طارق كريم خلال كلمة له بالمناسبة إلى ضرورة مضاعفة الجهود والعمل بروحية الفريق الواحد واعتماد مبدأ التعاون بين التعاونيات لتبني خطط وبرامج الاتحاد التي تصب في مصلحة المواطن ودعم الاقتصاد الوطني.

وقال كريم: تقرر في الاجتماع

فيما يخص المشاريع السكنية، إضافة إلى رسوم الإيجارات الزهيدة لأراضي مشاريع القطاعات الأخرى، فضلا عن مزايا اجازة الاستثمار للإغعاءات الضريبية والكمركية وغيرها. وأوعزت إدارة الهيئة إلى قسم العلاقات العامة بالتنسيق من أجل اقامة المؤتمر الاقتصادي وإجراء اللازم وتوجيه الدعوات الى الشركات والجهات المرتبطة وذات العلاقة ورجال الأعمال ودوائر الدولة وتحقيق أهداف المؤتمر في إقامة مشاريع حيوية تسهم في تطوير المدينة وإيجاد فرص عمل لأبناء المحافظة.

إنشاء ٨ "مولات" تعاونية في بغداد وعدد من المحافظات وتنفيذ عدد من المشاريع الصحية وإقامة مجمعات طبية تعاونية والمباشرة بإنشاء عدد من المجمعات السكنية تضم أكثر من ٣٠٠٠ وحدة سكنية للمجمع الواحد ضمن خطة الاتحاد العام للتعاون للمساهمة في حل أزمة السكن التي يعيشها العراق.

وكان الاتحاد العام للتعاون قد شهد في العام الماضي حراكا تعاونيا نفذت فيه العديد من الفعاليات ولللقاءات مع المسؤولين للتعريف بالقطاع التعاوني ودوره في خدمة العائلة العراقية توجت بلقاء رئيس الوزراء وعقد المؤتمر التعاوني الأول برعايته فضلا عن فقد اتفاقيات تجارية مع عدد من الشركات التجارية والصناعية لتجهيز الجمعيات التعاونية التي يزيد عددها على ٣٥٠ جمعية في عموم العراق بالمواد والسلع الاستهلاكية والمنزلية فضلا عن إنشاء مجمعات سكنية وتوزيع الأراضي على مستحقيها.



حق الرد:

تلقينا رداً من هيئة الأوراق المالية حيال خبر نشر في صفحتنا الاقتصادية يوم ١٢/١٢/٢٠١٢، وعملاً بحرية النشر ننشره بالكامل؛

إلى / جريدة المدى الغراء

م/ رد على خبر: كيوتل تتطلع لشراء

حصة شريكها في آسياسيل

نهديكم اطيب تحياتنا ...

نشرت جريدة المدى الغراء بعددها المرقم ٢٣٧٠ في ١٢/١٢/٢٠١٢ خبرا بعنوان "كيوتل تتطلع لشراء حصة شريكها في آسياسيل" وقد ورد في الخبر إن الشركات الثلاث (آسياسيل، زين العراق، كورك) لم تلتزم بالموعد المحدد لها في نهاية شهر اب ٢٠١١ لإدراج أسهمها في سوق العراق للأوراق المالية لان بورصة العراق الضعيفة غير مستعدة للإدراج.

ونود ان نوضح الآتي:

١. من اهم شروط ادراج اسهم اي شركة ان تكون شركة مساهمة عراقية. والشركة المساهمة الوحيدة هي شركة آسياسيل التي تحولت عام ٢٠١١. اما شركة زين وشركة كورك فهما لم تؤسس ولم تصبح شركات مساهمة عراقية لغاية الآن.
٢. لم تقدم اي شركة من الشركات الثلاث طلبا لإدراج أسهمها في سوق العراق للأوراق المالية لغاية الآن.
٣. الحديث عن ضعف البورصة العراقية كلام غير صحيح لان الشركات غير مدرجة وان قيمة الشركات المدرجة حاليا أربعة مليارات دولار هي حجم هذه الشركات وليست حجم البورصة، وعند إضافة او إدراج اي شركة فإن الحجم سيزداد وفقا لقوة الشركة ورغبة المتعاملين بأسهمها.
٤. نؤكد قدرة واستعداد سوق العراق للأوراق المالية على إدراج الشركات الثلاث وقدرته على استيعاب حجمها عند التزامها بالقوانين والتعاقدات العراقية.
٥. ان موضوع عدم التزام هذه الشركات بتعاقداتها مع هيئة الإعلام والاتصالات أمر قائم بينهما ولا علاقة للبورصة العراقية به. راجع نشر هذا التوضيح... مع التقدير.

د. عبد الرزاق داود السعدي
رئيس هيئة الأوراق المالية